

المادة 73 - تتولى دائرة الخارجية جميع الشؤون الخارجية المتعلقة بعلاقة دولة الخلافة بالدول الأجنبية سواء أكانت تتعلق بالناحية السياسية، أم بالنواحي الاقتصادية والصناعية والزراعية والتجارية، أم المواصلات البريدية والسلكية واللاسلكية، ونحوها.

اقرأ في هذا العدد
مخطط حدود الدم و جريمة انفصال دارفور
حريق الأقصى.. ذكرى مؤلمة وفرض غائب
دلالة البيعة... من صفقة اليد إلى ثمرة القلب
جديد قضية طلبة شعبة التربية والتعليم بجامعة قفصة والظلم
المسلط عليهم
الأفغان بين مطرقة السياسة الباكستانية وسندان الأجندة
الإقليمية

كلمة العدد

في يوم العلم، هجوم على التغريب وتغافل
عن هوية الأمة، رغم أنه لا خلاص إلا بها

في خطاب الاحتفال بيوم العلم يوم 28 أوت 2025 انتقد الرئيس قيس سعيد الذين يعيشون الاستلاب الفكري وحمل على التغريب خاصة بعد الثمانينات من القرن الماضي، وأكد أننا في حاجة إلى أفكار جديدة ومفاهيم جديدة نضعها بأنفسنا، لا أن نستوردها من الخارج. موضحا أن الثورة مستمرة حتى النصر. يرفع الرئيس هذه الشعارات في سياق "الشعب يريد"، دون أن تكون له رؤية لاصلاح التعليم أو للأسس الفكرية التي ستتم بموجبها عملية الاصلاح، بل إنه عندما تحدث عن الخيارات الوطنية لم يتطرق إلى هوية الشعب التونسي الإسلامية، رغم الشعب التونسي لم يعرف هوية غيرها طيلة اربعة عشر قرنا.

لا شك عندما أن أهل تونس يرغبون في رؤية نهاية أنظمة التعليم العلمانية الحديثة المستوردة، الفاشلة في بلادنا الإسلامية، ويتشوقون لنموذج تعليم مشرق، وإننا في حزب التحرير ولاية تونس نقدم لهم نظاما تعليميا من الطراز الأول، ينهض بالمجتمع ويصنع حشدا من القادة والعلماء والمفكرين والمبدعين، وهو مفصل في مشروع دستور دولة الخلافة لحزب التحرير وفي كتابه "أسس التعليم المنهجي في دولة الخلافة" سواء من ناحية الأهداف والمناهج الدراسية أو من ناحية طرق التدريس وأساليبيها، وقد تم تبنيه استنادا للأدلة الشرعية، ومن أهم مميزاته:

1- أنه نظام تعليمي يستند إلى سيادة الشرع وسلطان الأمة دون غيرهما، فلا تعبت بمناهجه الدوائر الغربية، ولا ترسم أهدافه نخب علمانية حديثة منبئة عن الأمة، بل توضع السياسات التعليمية وأهدافها وفق منهجية تحافظ على هوية الأمة وعقيدتها الإسلامية لتخرج شخصيات إسلامية بعقلية ونفسية إسلامية، وإعداد أبناء المسلمين ليكون منهم العلماء المختصون في كل مجالات الحياة، كالعلوم الإسلامية (من اجتهاد وفقه وقضاء وغيره)، والعلوم التجريبية (من رياضيات وإعلامية وكيمياء وفيزياء وطب وغيره).

2- أن الأساس الذي يقوم عليه منهج التعليم هو العقيدة الإسلامية فتوضع مواد الدراسة وطرق التدريس جميعها على الوجه الذي لا يحدث أي خروج في التعليم عن هذا الأساس. ومعنى جعل العقيدة الإسلامية أساسا لمنهج التعليم هو أن المعارف المتعلقة بالعقائد والأحكام يجب أن تنبثق من العقيدة الإسلامية لأنها إنما جاءت بهما، أما المعارف غير المتعلقة بالعقائد والأحكام فإن معنى جعل العقيدة الإسلامية أساسا لها هو أن تبني هذه المعارف والأحكام على العقيدة الإسلامية، أي أن تتخذ العقيدة الإسلامية مقياسا، فما ناقض العقيدة لا تأخذه كالقول بأن أصل الإنسان قرد، وما لم يناقضا جاز أخذه كعلوم الطب والفيزياء والرياضيات وهكذا.

3- أما النقطة الثالثة الجوهرية: هي وجود نظام الخلافة، وهو نظام سياسي من الطراز الأول؛ فنظام الخلافة له رؤية سياسية واضحة ومستقلة، يجعل من التعليم مصنعا لرجال دولة من الطراز الرفيع وتربة خصبة تنتج شخصيات قوية تتطلع للقيادة ولا ترضى بالتبعية المهينة. فدولة الخلافة ستولي قطاع التعليم اهتماما خاصا، ويرجع ذلك بالأساس إلى أن الإسلام يعد العلم والإيمان توأمين، وأن التعليم من الحاجات الأساسية للجماعة التي يجب على الدولة توفيرها مجانا وبأعلى مستوى إلى جانب الرعاية الصحية والأمن، كما تضمن إشباع الحاجات الأساسية من مأكل ومسكن وملبس لكل فرد من أفراد الرعية. لذلك فإن دولة الخلافة ستعيد هيكلة أولوياتها وفقا للأحكام الشرعية، لتسريع التقدم العلمي، وسوف ترصد عوائد ضخمة من الملكية العامة وما تحت يدها (مثل المعادن والطاقة والزراعة والثروة الحيوانية) وغيرها، من أجل بناء نظم فرعية تدعم قدرتها في التمكن من أعلى مستويات المعرفة، ومن أهمها.

-أولا: بناء نظام تعليم يقوم على رؤية شاملة من المرحلة الابتدائية والمتوسطة والثانوية إلى التعليم العالي بحيث يتم الارتقاء بالشخصية الإسلامية لتصبح قائدة في حراسة القضايا المصرية للأمة وخدمتها والقدرة على وضع الاستراتيجيات، وبذلك ينشأ جيل يمزج بين الصفة القيادية وإخلاص المؤمن، ويتمتع بمجموعة متنوعة من المهارات ومجالات الخبرة التي تحتاجها الأمة في معترك الحياة.

التممة في الصفحة 4

وصف قيس سعيد بالطاغية، وتوعده بمصير بشار في سوريا نائب أمريكي يبرهن على مدى جدية الولايات المتحدة في الهيمنة على تونس



غالبًا ما تلقى تغريدات العضو الجمهوري "جو ويلسون" في مجلس النواب الأمريكي اهتماما بتونس وعلاقتها بالولايات المتحدة، وخصوصا فيما يتعلق بالإدارة السياسية للرئيس الجمهورية قيس سعيد. فقد كتب في صفحته الرسمية على منصة X تعليقا على مسيرة اتحاد الشغل يوم الخميس 21 أوت الجاري دعا فيها علنا إلى إسقاط الرئيس التونسي قيس سعيد، واصفا إياه بالطاغية، وتوعده بذات المصير الذي لقيه بشار الأسد في سوريا.. وبرّر "جو ويلسون" خطابه هذا بما يتعرض له اتحاد الشغل التونسي من مضايقات وملاحقات واستهداف للحريات.. قبل الخوض في التعليق على مثل هذه التصريحات كان لزاما التذكير بقاعدة سياسية وجب علينا أن نتمسك بها بيد من حديد حتى لا نزيغ أو نضل وهي إن جوهر السياسة الخارجية الأمريكية تقوم على تحقيق المصلحة القومية العليا للبلاد، وإن إستراتيجية التدخل ثم التوسع الأمريكي اليوم يقوم على استخدام واشنطن نفوذها في العالم لنشر القيم الديمقراطية وفتح مجتمعات العالم أمام (قيمتها)، من أجل هذا حاولت أمريكا في مناسبات عديدة أن تدخل نفوذها مكان النفوذ الأوروبي فلم تستطع لوقوف الطبقة السياسية الموالية لأوروبا في وجهها، و هي إلى الآن جادة لتحقيق أهدافها. وبناء على هذا، فكيف نقرأ خطاب النائب الأمريكي ومساندته لاتحاد الشغل..؟ وهل طلب اتحاد الشغل تدخلا خارجيا من الولايات المتحدة مثلا..؟ وهل الاتحاد اليوم فقد ثقة

الناس و مصداقيته ولم يعد يمثل إلا قياداته، وهو يحاول اليوم أن يلبس نفسه غطاء من شرعية بالإستقواء بالأجنبي جعله يقبل أي دعم سياسي يأتيه من الخارج؟ ولماذا يطالب نائب أمريكي بإسقاط الرئيس قيس سعيد...؟ ولمصلحة من...؟ وهل هذا الضغط الأمريكي سيثمر بأن يضطر الرئيس قيس سعيد تبعا لذلك أن يفتح على حوار مباشر مع المكتب التنفيذي لاتحاد الشغل لحل الخلافات الداخلية، منعا لأي تدخل أجنبي محتمل في الشأن الداخلي؟ وهل أن هذا التدخل المباشر من طرف من يمثل الدولة الكبرى في العالم تفرض اليوم على قيس سعيد اللجوء إلى نزع فتائل الأزمة في تونس بإفراغ السجون مثلا أو الإفراج عن المحكومين وفق المرسوم 54 أو عن جماعات التآمر والدعوة على وجه الاضطرار إلى حوار مع مختلف الفرقاء السياسيين؟ وهكذا يتدخل الكفار المستعمرون في بلادنا على جذب العملاء الخونة و يتصارعون في ما بينهم... هذا يحاول تثبيت عملائه وذلك يحاول اصطيادهم! ولولا الخيانة التي تعشش وتفرخ في قلوب أولئك الحكام لما استجابوا ولما وجد الكفار المستعمرون موطئ قدم لهم في بلادنا قاتلهم الله أنى يؤفكون...

من جهته، أكد المكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل يوم الثلاثاء 08/26 رفضه بشكل قاطع الرّج باسمه واستعماله مطية للتدخل في الشأن الداخلي التونسي. كما أكد اتحاد الشغل في بيانه أن الشعب التونسي يتمتع بقدر كبير من

الوطنية والوعي ولن يكون أداة في يد قوى الاستعمار الجديد لإعادة تقسيم العالم أو لتركيبة الشعوب ونهب مقدراتها وتنصيب الأنظمة الموالية لها. وتوالت التصريحات والبيانات الفردية والجماعية من الأشخاص والهيئات المستنكرة لما جاء في تصريحات النائب الأمريكي مجمعة على أن تونس سيّدة قرارها، ورئيسها منتخب بإرادة شعبها. وأن الشرعية الوحيدة هي شرعية التونسيين، أما الشرعيات المصنوعة في المخابرات الأجنبية فمصيورها مزيلة التاريخ، وأن محاولة استغلال اتحاد الشغل في تونس كورقة ضغط من الخارج على بلادنا لن تنجح، و مذكّرة بدعوة سابقة لهذا النائب إلى قطع المساعدات المالية الموجهة إلى تونس. وفي مقابل ما اعتبر "معركة السيادة الوطنية" واستنكارا لأي تدخل خارجي أو هيمنة أجنبية استغربت الكثير من الأوساط السياسية في تونس صمت السلطة إزاء هذه التهديدات وطلبوها بالتعبير عن موقف واضح وصريح يدين هذه التدخلات ويضع حدا لمحاولات الوصاية الأجنبية على تونس. رسالة إلى العقلاء

وبما أن البلاد أصبحت ساحة لتدخل الأمريكي المباشر فإنه ينبغي تحذير العقلاء والمخلصين من أهل تونس من هذا السلوك الاستعماري الانتهازي وعدم انتظار أي فائدة منه، فالأمريكيون لا يترددون في الضغط على حكام تونس وفضحهم أمام شعوبهم والعالم لا من أجل خير أهل تونس، بل من أجل موطئ قدم ونصيب لهم في خيراتها وحلول الشركات الأمريكية التحكم في سياستها و قبل هذا و بعده دفع البلاد للانخراط في مسارات التطبيع مع كيان يهود و التصديق على اتفاقات "إبراهيم" الخيانية. فالتحرر الحقيقي لا يكون باستبدال عميل بأخر، أو بتحسين شروط نهب الثروات والاستعمار، بل في القطع مع جميع الروابط الاستعمارية السياسية والاقتصادية والحضارية، والاعتماد فقط على أبناء الأمة المخلصين في بناء دولة ذات سيادة كاملة على أساس هوية الأمة وعقيدتها الفكرية والسياسية. نسأل الله سبحانه أن يبرم لهذه الأمة أمر رشد يعز فيه أهل طاعته ويذل أهل معصيته ويطرده الكفار المستعمرون شر طرده وتقطع كل حبالهم وتنسف كل خططهم. فإن الجهة الوحيدة القادرة على سحب البساط من تحت أقدام كل الأطراف المتصارعة هو حزب التحرير، خاصة إذا توفرت عوامل نصرته حقيقية وفعالية للمشروع الحضاري الذي أعده للأمة. بقلم أ. محمد زروق

وفد من الكونغرس الأمريكي في تونس، وبراعماتية السياسة الأمريكية

لم يكن هذا التحول في الموقف الأمريكي تجاه حكام 25 جويلية جديدا، فقد بدأ هذا التحول يتضح تدريجيا منذ قضية "التآمر" سنة 2023، عندما تورط موظفون أمريكيون في لقاءات مع المعارضة، فقد تحول الموقف الأمريكي تدريجيا من الانتقادات العلنية للنظام بعد حركة 25 جويلية 2021 إلى صمت نسبي وتعاون براغماتي، يركز على المصالح الأمنية والاقتصادية. التتمة في الصفحة 2



تتمة ... وفد من الكونغرس الأمريكي في تونس، وبراعماتية السياسة الأمريكية

الموقف الأمريكي الأول تجاه أحداث 25 جويلية 2021

لقد كان الموقف الأمريكي الأول من حركة 25 جويلية يعكس قلقاً واضحاً تجاه ما أسمته بتراجع الديمقراطية في تونس، مع زيارات رسمية وتصريحات تدعو إلى العودة إلى المسار الديمقراطي، فبعد إعلان الرئيس سعيد حالة الطوارئ في 25 جويلية 2021، وإقالة رئيس الحكومة وتجميد البرلمان، أبدت الولايات المتحدة قلقاً سريعاً تجاه ما اعتبرته تراجعاً في الديمقراطية، حيث دعا وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن الرئيس سعيد على اتخاذ إجراءات تعيد تونس إلى "المسار الديمقراطي". كما أعرب مستشار الأمن القومي جيك سوليفان، في 1 أوت 2021، عن حث سعيد على رسم خطة سريعة للعودة إلى الديمقراطية، ثم خفضت الولايات المتحدة بعض المساعدات لتونس للتعبير عن قلقها تجاه الاتجاه الاستبدادي، وتالتت زيارة الوفود والمسؤولين الأمريكيين للضغط على سعيد للعودة إلى النظام الديمقراطي، مع التركيز على حقوق الإنسان والحريات.

قضية "التآمر" في 2023 وتورط الموظفين الأمريكيين
نقطة التحول بدأت عام 2023 مع قضية "التآمر ضد أمن الدولة"، التي اعتقلت فيها السلطات التونسية شخصيات معارضة بارزة في فيفري 2023، بتهمة التآمر مع دبلوماسيين أجانب. شملت الاتهامات لقاءات مع دبلوماسيين من الولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا، اعتبرتها تونس جزءاً من مؤامرة للإضرار بأمن الدولة. كان الموظفون الأمريكيون، وهم دبلوماسيون، قد التقوا بأعضاء من المعارضة، مما أثار غضب السلطات التونسية وأدت القضية إلى توتر مؤقت بين البلدين، ثم تمت تبرئة الموظفين الأمريكيين في النهاية، دون متابعة قضائية مباشرة ضدهم، ربما بفضل الحصانة الدبلوماسية، وربما في إطار صفقة بين البلدين مقابل صمت أمريكي وتوجه إيجابي بعد سنوات من الضغط، مما يشير إلى تغيير استراتيجي، حيث رحبت السفارة الأمريكية بتبرئة موظفيها دون التعليق على استمرار اعتقال السياسيين التونسيين، مما يشير إلى أولوية المصالح الاستراتيجية على دعم ما يسمى بالديمقراطية.

على إثر ذلك شهدت العلاقات هدوءاً نسبياً، مع صمت أمريكي ملحوظ تجاه سياسة الرئيس قيس سعيد، مثل الاعتقالات السياسية أو التراجع الديمقراطي فلم يكن للولايات المتحدة الأمريكية موقفاً رسمياً من المحاكمات الجماعية لأكثر من 40 شخصية معارضة في مارس 2025، بما في ذلك سياسيون ومحامون ونشطاء، وأصدرت أحكام قاسية تراوحت بين 4 و 66 عاماً في السجن، بتهمة مثل "تشكيل منظمة إرهابية" و"التآمر ضد أمن الدولة".

التسهيلات العسكرية والمصالح البراعماتية

لقد أخطأ حكام تونس عندما قدموا لأمريكا تسهيلات عسكرية لشراء سكوتها والتخفيف من ضغطها المتعاضم من أجل طرد النفوذيين البريطاني والفرنسي من تونس لتحل محله، فعقد الباجي قايد السبسي اتفاقية مع أمريكا سنة 2015 تجعل من تونس حليف متميز للولايات المتحدة الأمريكية من خارج حلف الناتو، ثم عزز هذا التعاون العسكري بتوقيع الرئيس قيس سعيد اتفاقية «خارطة الطريق للتعاون العسكري» لمدة عشر سنوات مع وزير الدفاع الأمريكي مارك إسبر عام 2020، والتي ركزت على مواجهة الإرهاب وتعزيز الأمن الإقليمي.

وقد أدت هذه الاتفاقيات العسكرية إلى السماح للجيش الأمريكي بإجراء مناورات "فينيكس إكسبريس" السنوية، وهي تمارين بحرية متعددة الجنسيات برعاية أفريقيوم، استضافتها تونس في نوفمبر 2024. كما استضافت تونس تمرين "الأسد الإفريقي" في أبريل 2025، أكبر تمرين عسكري سنوي لأفريقيوم في إفريقيا، بمشاركة آلاف الجنود من دول متعددة. من الواضح أن الموقف الأمريكي تجاه تونس يتسم بالبراعماتية وتتحكم فيه المصالح الأمريكية لا غير، هذا فضلا عن أن أمريكا دولة عدوة لشعوب المنطقة ومنهم أهل تونس، فجرائمها في العراق وأفغانستان واضحة للعيان ودعمها لكيان يهود معلوم غير مجهول، وهي دولة استعمارية لن يوقف نهمها ويطردهم نفوذها، إلا دولة تقوم على العقيدة الإسلامية وتتخذ من الإسلام قضية مصيرية لها، وتحمله للعالم كله مشعل نور وهداية من ظلام وظلم الرأسمالية الجشعة وهذا لا يمكن أن يتمثل بغير دولة الخلافة على منهاج النبوة. الأستاذ أسامة الأسعد

مخطط حدود الدم وجريمة انفصال دارفور

ومما يؤكد تنفيذ مخطط تمزيق السودان تصريحات الرئيس المخلوع البشير وأركان حكمه بذلك؛

ففي 2017/11/25م نشر موقع سبوتنيك الروسي حواراً مع الرئيس البشير أثناء زيارته لروسيا وكان مما صرح به: (وقال الرئيس السوداني في مقابلة مع وكالة سبوتنيك، إن "الضغط والتآمر الأمريكي على السودان كبيراً" وتحت الضغوط الأمريكية انفصل جنوب السودان، يعني السودان انقسم. وشدد البشير على أن "الانقسام كان بضغط وتآمر أمريكي، والخطة الأمريكية هي تدمير السودان وتقسيمه إلى ٥ دول").

ونشرت وكالة الأناضول بتاريخ 2017/4/13 (قال وزير الخارجية السوداني، إبراهيم غندور، اليوم الخميس، إن "فصل الجنوب كان في الأساس مؤامرة لكننا قبلنا بها". وذلك في اللقاء الصحفي الذي عقده وزير الخارجية غندور في المطار رداً على وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف. وكان لافروف قال خلال مؤتمر صحفي مع نظيره الأمريكي ريكس تيرلسون، أمس الأربعاء، إن "إدارة أوباما طلبت من حكومة عمر البشير الموافقة على تقسيم السودان إلى جزئين لمعالجة مشكلتها مقابل عدم تقديمه إلى المحكمة الجنائية الدولية". وأضاف أن "إدارة أوباما طالبت وقتذاك من الحكومة الروسية الحصول على موافقة الرئيس السوداني على الانفصال بالرغم من أنهم كانوا يرغبون برؤيته محاكماً أمام المحكمة الجنائية". وزاد: "انفصال الجنوب كان مشروعاً أمريكياً من قبل إدارة أوباما".

وبتاريخ 2018/11/21 أوضح وزير خارجية السودان الدريدي محمد أحمد في حوار مع قناة فرانس 24، فقال إن بلاده "ساعدت أمريكا في حل أكبر معضلة في المنطقة وهي جنوب السودان".

لذلك بدأت حرب 15 نيسان/أبريل 2023م بشكل مربب بين قوتين هما في الأساس صنيعة لجهة واحدة يتبع قادتها للنفوذ الأمريكي. ثم تسارعت الأحداث مع انسحابات الجيش أمام قوات الدعم السريع دون أسباب مقنعة. إلى أن وصلت الأحداث إلى احتلال كل مدن دارفور والآن تحاصر الأخيرة. ثم إنشاء حكومة منفصلة عن جسم البلاد ما يؤكد النية المبيتة لهذا المخطط القذر.

إن كل الأدلة والشواهد تؤكد أن عملاء أمريكا في السودان يعملون بقوة لتنفيذ مخطط تمزيق السودان مستغلين هذه الحرب وعدم وعي أهل البلاد على هذا المخطط القذر.

وجب على أهل السودان وخاصة أهل القوة والمنعة فيهم من ضباط الجيش وقادة الأمة ووجهائها بأن يقفوا سداً منيعاً أمام هذا المخطط، ولا يكون ذلك إلا بتبني مشروع مبدئي يفضح هذا المخطط ويتبنى مصالح الأمة، ولا يكون ذلك إلا بمشروع الإسلام العظيم ودولته الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، فبها وحدها الحل والعلاج والمخرج. وأثم من انشغل بغيرها ومات دون بيعة شرعية لخليفة راشد يقيم الدين ويطبق الشرع، يقول النبي ﷺ: «مَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنُقِهِ بَيْعَةُ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً». أخرجه مسلم.

حزب التحرير في ولاية السودان

بعد السقوط المريب لمدن دارفور الكبرى وانسحاب قوات الجيش منها أمام استيلاء قوات الدعم السريع عليها، والحصار الخانق الذي تفرضه هذه القوات على آخر ولاية وهي شمال دارفور وحاضرتها الفاشر، مع عجز الجيش عن دحرها منها، ثم فجأة يأتي الحديث عن حكومة موازية بقيادتها في نيالا حاضرة جنوب دارفور التي تسيطر عليها، ومشاركة عملاء أمريكا مثل الحلو وتأبيده لهذه الحكومة بل يكون نائباً فيها...

كل ذلك أثار في الأذهان ما ظل يرددته حزب التحرير على الدوام أن هناك مخططاً واضحاً كامل الأركان لتسليم دارفور لقوات الدعم السريع برعاية وتغطية أمريكية تنفيذاً لمخططها لتمزيق السودان بواسطة عملائها من قادة الجيش والدعم السريع كما حدث ذلك سابقاً في فصل الجنوب بواسطة عمليها البشير وجون قرنق.

ظهر مخطط حدود الدم مع تقرير عنوانه "حدود الدم"، وضعه الجنرال الأمريكي المتقاعد رالف بيترز مع خارطة جديدة للشرق الأوسط، نشر ذلك في المجلة العسكرية الأمريكية المتخصصة أرميد فورسز جورنال في عام 2006، حيث قسم هذا الجنرال المنطقة إلى دول سنية وشيعية وكردية، إضافة إلى ما سماه (دولة إسلامية) تضم الأماكن المقدسة مستقلة عن السعودية، وما سمي بمملكة الأردن الكبرى ودويلات أخرى. وعلى حد زعمه فإن تقسيم المنطقة على أساس الطوائف والإثنيات بحيث تعيش كل طائفة أو قومية منفصلة عن غيرها في دولة سياسية مستقلة، من شأنه أن ينهي العنف في هذه المنطقة.

لكن يمكن القول إن مخططات الدول الاستعمارية لتمزيق بلاد المسلمين قديمة، وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا كما حدث في اتفاق وزراء خارجية بريطانيا وفرنسا، مارك سايكس وجورج بيكو، لتمزيق البلاد الإسلامية بعد هدم الخلافة في ما سمي باتفاقية سايكس بيكو 1916م، ثم دخلت أمريكا في هذا السباق الاستعماري، لإضعاف المسلمين، ونهب ثرواتهم، تحقيقاً لقاعدة فرق تسد. تستهدف ذلك عبر التقسيم والتفتيت بدعوى تقرير المصير والحكم الذاتي والفيدرالية وما شابهها، وكذا استخدام ملف العرقيات الصغيرة والطوائف العرقية. ومن أبرز تلك المخططات حديثاً، مخطط برنارد لويس المفكر الصهيوني ومستشار الرئيس الأمريكي بوش الأب حيث استهدف تقسيم كافة البلاد الإسلامية في الثمانينات، ومنه تقسيم السودان لأربعة أقسام "دولة النوبة عاصمتها أسوان، دولة السودان في الوسط، دولة دارفور، ودولة جنوب السودان". ومع الأسف المنطقة الوحيدة التي نجح فيها هذا المخطط هي السودان عبر انفصال جنوبه.

لقد مهدت أمريكا لانفصال دارفور إبان حكم عمليها البشير عبر اتفاقية الدوحة التي سميت بـ"وثيقة الدوحة للسلام في دارفور" وقعتها الحكومة السودانية وحركة التحرير والعدالة في 14 تموز/يوليو 2011م. وأخطر ما جاء فيها هو ما سمي بتقاسم الثروات والسلطة بين حكومة الخرطوم وحركات دارفور، ووضع الإقليم من الناحية الإدارية، حيث تقرر اللجوء للاستفتاء للحسم في هوية دارفور بين أن يكون إقليماً واحداً أو ولايات. وبناء على اتفاق الدوحة، شكلت سلطة إقليمية في دارفور، ما يعني وضع دارفور في وضع خاص ميزت به عن بقية السودان. وهذا الذي حدث للجنوب سابقاً قبل الانفصال.

لا خلاص للبشرية كلها إلا بتطبيق الإسلام

إنه لا خلاص للبشرية كلها إلا بتطبيق الإسلام في دولته دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، تنظر إلى المشكلة الاقتصادية نظرة صحيحة، فتعالجها علاجاً صحيحاً. فتبني رؤيتها للمعاملات على أساس أن حاجات الإنسان محدودة بينما الموارد ومنها الغذاء غير محدودة: [وَجَعَلَ فِيهَا رِوَاسِيًّ مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلنَّاسِ لِئَالِيْن]، وتحسن توزيع الملكيات والثروات، فلا يبقى المال دولة بين الأغنياء فقط، وتمنع احتكار السلع، وتعطي كل ذي حق حقه فلا يملك الأغنياء فقط الأراضي الشاسعة، وإنما تُعطى لمن يحببها وتعينه الدولة على إحيائها، يقول النبي ﷺ: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَوَاتًا فَهِيَ لَهُ».

إن المعالجات التي يملكها الإسلام فوق كونها هي فقط العلاج الناجح والوحيد للأزمات الاقتصادية، فهي معالجات توافق ما في فطرة الإنسان من عجز واحتياج إلى الخالق المدبر. وإن العالم كله اليوم ليتطلع إلى من ينقذه من شقاء الرأسمالية وجشعها. لقد حكمت الخلافة فعدلت وكانت خير مثال طبق ونجح في علاج كل مشكلات البشر، حتى إن من خلفائنا من قال "انثروا القمح على رؤوس الجبال كي لا يُقال جاع طير في بلاد المسلمين"، وهذا الفارق رضي الله عنه لما أصاب الناس القحط في عام الرمادة كان لا ينام الليل إلا قليلاً، فكان أول من جاع وآخر من أكل عندما شبع الناس، وكان خلفاء بني عثمان يجعلون أوقافاً خاصة للطيور الهائمة تبتنى منها أعشاشاً وتزود بالطعام، هذا هو عمل دولة الخلافة للطيور الهائمة فكيف بالبشر؟

- أَخْبَرَنَا يحيى بن أيوب عن عُبيد الله بن زحر عن سعد بن مسعود أن أبا الدرداء قال: "لولا ثلاث ما أحببت أن أعيش يوماً واحداً: الظلم لله بالهواجر، والسجود في جوف الليل، ومجالسة قوم يبتغون من خيار الكلام كما يبتغي أطايب التمر".

- أَخْبَرَنَا إسماعيل بن عياش عن عُبيد الله الكلاعي عن بلال بن سعد عن معضد قال: "لولا ظلم الهواجر وطول ليل الشتاء ولذاذة التهجد بكتاب الله عز وجل ما باليت أن أكون يعسوباً".

- أَخْبَرَنَا هشام بن أبي عبد الله عن قتادة أن عامر بن عبد قيس لما حضر جعل يبكي فقبل له ما يبكيك؟ قال: ما أبكي جزعاً من الموت ولا حرصاً على الدنيا ولكن أبكي على ظلم الهواجر وعلى قيام ليالي الشتاء.

الرُّهُدُ والرَّقَائِقُ

يا جيوش المسلمين لا تنتظروا الإذن من حكامكم الخونة لنصرة غزة

(الجزيرة نت، الأربعاء، 26 صفر 1447هـ، 2025/8/20، بتصريف) كشف وزير الدفاع الإيراني عزيز نصير زاده عن أن طهران أنتجت صواريخ جديدة بقدرات متفوقة عقب عدوان كيان يهود على بلاده، وذلك في كلمة خلال فعالية بمناسبة يوم الصناعات الدفاعية في العاصمة طهران، الأربعاء، بحسب وكالة أنباء تسنيم الإيرانية.

وقال زاده إن الصواريخ التي أطلقت خلال حرب الـ 12 يوماً كانت من إنتاج وزارة الدفاع قبل عدة أعوام. وأضاف "أما اليوم فقد صنعنا صواريخ جديدة بقدرات متفوقة عما سبق". وأكد على أنه سيتم استخدام الصواريخ الجديدة في حال شنت إسرائيل هجوماً جديداً على بلاده.

الراية: إن هذه الأخبار ومثيلاتها تؤكد على أن قدرات الأمة الإسلامية كبيرة وأنها عمليا قدرات لا يُستهان بها، وأن لدى الأمة القدرة على خوض حرب ضد يهود بل وكل من يتعرض لبلادهم أو أعراضهم وتنتصر عليهم.

إلا أن الخونة حكام المسلمين يحولون دون تحرك الجيوش لنصرة أمتهم وتحرير بلادهم المحتلة، فهذا وزير الدفاع الإيراني يؤكد على أنه سيتم استخدام الصواريخ الجديدة في حال شن كيان يهود هجوماً جديداً على بلاده، إذن فهو وغيره من حكام المسلمين لا يعتبرون ما يفعله يهود الآن لأهل غزة هجوماً عليهم، مع أن رسول الله ﷺ يقول: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادُّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَى»؛ لذلك فعلى القوى الفاعلة في الأمة التحرك العاجل من أجل إزالة كيان يهود وعدم الوقوف خلف حكام لا غاية لهم سوى طاعة أمريكا وحماية كيان يهود.

دلالة البيعة...من صفقة اليد إلى ثمرة القلب

بقلم أ.ياسين بن يحيى

دفعته تلك الوعود إلى حرب استنزفت ثروات بلاده وأودت بحياة مئات الآلاف، ليفاجأ في النهاية بأن حليفه الأميركي - في شخص ترامب - يطلب منه التخلي عن جزء من أرضه مقابل صفقة معادن تعوض الخسائر الأمريكية! أين محاسبة الشعب والحكام لهذا الرهان الخاسر؟ أين النصح والمناصحة قبل الولوج في مغامرة تهدد وتعبث بمصير أمة، ويصعب حينها تدارك أمرها إلا بثمان باهض؟ لقد غُيِبَ الوهم والتبعية "ثمرة القلب" عن القيادة والشعب، فكانت النتيجة كارثية.

النموذج الإسلامي في الحكم والمحاسبة

هنا نستحضر جوهر النموذج الإسلامي في الحكم والمحاسبة، الذي غاب عنا فأضعناه:

* قول أبي بكر الصديق: "إن أحسنت فأعينوني، وإن أسأت فقوموني". هنا يطلب الحاكم بنفسه أن يقوّم، بل يجعل ذلك جزءاً من شرعية حكمه.

* وقول عمر بن الخطاب: "لا خير فيكم إن لم تقولوها، ولا خير فينا إن لم نسمعها". هنا إعلاءً لشأن النصيحة وواجب الأمة في قول الحق، وواجب الحاكم في الاستماع له.

* وفي بيعة المسلمين لعثمان بن عفان رضي الله عنه التي كان من ضمنها شرط الالتزام بمنهج الشيخين، فهي تعبير عن منسوب وعي ومسؤولية لدى الناس عن مضمون البيعة وعن أحكامها وتبعاتها. إن غياب هذا المناخ من النصيحة والمحاسبة - حيث ثكّمت الأنفاس، ويُسجن الشباب على "إعجاب" أو تعليق فايسبوكي فيه خرقة أو اندفاع شبابي تجاه قضية من قضايا الأمة ، هو الذي يقتل "ثمرة القلب" في الصدور، ويجعل الأمة إما صامتة خائفة، أو يائسة تريد الفرار، بعد أن فقدت الثقة في كل شيء.

حتى صارت الانتخابات في كثير من الأحيان مسرحية يُراد منها تلميع صورة الاستبداد، وإضفاء شرعية مزيفة على نظام فقد سيادته وارتهن لإرادة خارجية. تُجرى الانتخابات وقوانين الطوارئ سارية، والحقيقة مقببة، والصوت مسموح به فقط لمن يقول "نعم". فكيف نطلب من إنسان جائع، أو خائف، أو جاهل بحقائق الصراعات الخفية، أن يقدم "ثمرة قلبه" في ظل هذه المعطيات؟ إنه يقدم صفقته تحت وطأة الحاجة أو الخوف، لا عن قناعة ورضا.

إحياء مفهوم البيعة الحقيقية

لذلك، فإن الخروج من هذه الدوامة يبدأ بإعادة إحياء مفهوم البيعة الحقيقية في وعينا الجماعي:

ليست البيعة مقيدة بالفاظ معينة، لكن لا بد من أن تشتمل على العمل بكتاب الله وسنة رسوله بالنسبة للحاكم، وعلى الطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره بالنسبة للذي يعطي البيعة. بما يضمن تنظيم السلطة وحماية الدولة وتوحيد الصف على كلمة سواء.

1. **وعى الناخب** : بأن صفقته وثمره قلبه أمانة، لا تعطى إلا لمن تتوفر فيه الأهلية والدين والكفاءة والاستقلالية، لا لمجرد وعود كاذبة أو مكاسب عاجلة.

2. **وعى الحاكم** : بأنه مؤتمن على هذه القلوب والأيدي، وسيحاسب أمام الله أولاً، ثم أمام التاريخ والشعب، على كل تقصير أو خيانة.

3. **إعادة بناء مفهوم المحاسبة** : من خلال مؤسسات رسمية و علماء ربانيين وأحزاب سياسية مبدئية قوية ومستقلة، تقول كلمة الحق ولا تخاف في الله لومة لائم، استجابة لقوله تعالى "ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون".

العبرة، أن الشرعية لا تقاس فقط بألية الاختيار (بيعة أو انتخاب)، وإنما بالأساس الذي يقوم عليه العقد: هل هو التزام شرعي وقيمي يربط الحاكم والمحكوم؟ وهل تم في ظروف تضمن الوعي والإرادة والنزاهة؟ فإن توفرت هذه الشروط تحققت الغاية وهي الحكم الرشيد، وإلا تحول الاختيار إلى عبء ومسؤولية سياسية يتحمل وزرها الجميع، وهذا ما وقع في تجارب عديدة قديمة وحديثة.

عن أبي الوليد عبادة بن الصامت ، قال: «بايعنا رسول الله على السمع والطاعة في العسر واليسر، والمنشط والمكره، وعلى أثرة علينا، وعلى أن لا ننازع الأمر أهله إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله تعالى فيه برهان، وعلى أن نقول بالحق أينما كنا، لا نخاف في الله لومة لائم»، متفق عليه.

من أشد ما ابتلي به المسلمون في العصر الحديث هو العيش في ظل أنظمة تفصل الدين عن الدولة، أي تجعل حداً فاصلاً بين عقيدة الناس والقوانين السائدة في حياتهم، في عملية قسرية تقتل الحسّ عند القيام بالأعمال، لتجعل من السلوك البشري آلة صماء بكماء لا تنتج إلا العجز والتبعية، فلا تستطيع الخروج من دائرة الفشل مهما أظهرت نتائج هذا الحكم من آثار كارثية، والحال أن الإسلام يحمل حلولاً لقضايا الإنسان بجميع تفاصيلها ، والأدهى والأمر أن جميع المسلمين متفقين على هذه الحقيقة، إلا أن هناك إرادة سياسية تتجاهل ضرورة التغيير بمبررات لم تعد مقبولة خاصة في عالم يعيش فوضى عارمة ويخشى أساطينه من خروج الإسلام إلى المعترك الدولي ليستعيد مكان الريادة التي هو أحق بها وأهلا لها.

في هذا المقام، نتناول مفهوم عظيم متعلّق بالسياسة والحكم في الإسلام وهو البيعة، لنقف من خلاله على ما استنزفته الأمة من طاقات وأموال لتطبيق أحكام انتخابية دخيلة في حين تمتلك ثروة تشريعية عظيمة كان الأولى حملها إلى العالم، ناهيك عن تطبيقها. فالبيعة في الإسلام ليست مجرد إجراء شكلي، وإنما هي عقد شرعي يقوم على أساس الطاعة لله ورسوله، أي أن الحاكم يُبايع على الحكم بما أنزل الله ، وأن يلتزم بواجباته كما تلتزم الرعية بواجب الطاعة. لذلك وصفها النبي صلى الله عليه وسلم بأنها "صفقة اليد وثمره القلب"، فهي ليست ورقة أو صندوقاً انتخابياً يمكن أن تستغل فيه العواطف أو الأهواء، بل عقد ملزم يحاسب فيه الطرفان أمام الله والناس.

أما الانتخاب بصيغته الحالية، فهو في ظاهره يُعبّر عن مشاركة المواطنين في الاختيار، لكن التجربة الواقعية أظهرت أن الناخب كثيراً ما يُصوّت بدافع عاطفي أو تحت تأثير موجة شعبية أو دعايات انتخابية، ثم يندم لاحقاً عندما يرى أن الحاكم الذي اختاره لم يكن أهلاً للمسؤولية. ومع ذلك، فإن هذا الندم لا ينفي أن الناخب قد أعطاه الشرعية بملء إرادته، ومن هنا يتحمل المحكوم مسؤولية خياراته. بل الأخطر حين تُجرى الانتخابات في ظروف غير طبيعية: تحت ضغط حالة الطوارئ، أو بوجود تدخل خارجي يوجّه القرار السياسي، مع فساد مالي وإعلامي، فيصبح الانتخاب آلية شكلية تجعل التركيز غالباً على الشكل الإجرائي: صناديق، نسب، أرقام، بينما يغيب الشرط الجوهرى وهو تهيئة المناخ الصالح للحكم الرشيد، فصار الانتخاب وسيلة لتزييف إرادة الأمة بدل التعبير عنها، وصار الشعب شريكاً في خطئه عندما يمنح الشرعية لغير أهلها ثم يتبرأ بعد ذلك من النتائج.

وهنا يظهر الفرق الجوهرى: العبرة ليست فقط بالاختيار، بل بتهيئة الشروط قبل البيعة وأثناءها وبعدها. الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدون لم يقبلوا البيعة بصفتهم حكاماً إلا بشروط واضحة، وكانوا يعلنون للناس ما عليهم وما لهم، ويشترطون النصيحة والمحاسبة، ويأخذون العهد على السمع والطاعة في المعروف. وهذا ما يجعل البيعة أكثر عمقاً من مجرد تصويت عابر؛ فهي التزام قلبي وعقد شرعي وأمانة أمام الله قبل أن تكون إجراءً سياسياً. لذلك قال الفقهاء: "البيعة عقد لازم"، لا يُعقد إلا على بصيرة، تماماً كما أن الشهادة في الإسلام لا تقبل إلا من عدل بصير.

من يتحمل الوزر ؟

في التاريخ القريب، رأينا شعباً اصطفت وراء زعماء بدافع الحماسة القومية أو الشعارات البراقة، فانتخبتهم أو سلمت لهم بلا وعى سياسي ولا محاسبة. ثم لم تلبث أن وجدت نفسها أمام أنظمة قمعية أو فاسدة، تُساق إلى أزمت اقتصادية أو حروب خاسرة.

فهذا رجل على فراش الموت ينادي السييسي : "اخترناك ووقفنا معك في "انقلابك"، والآن يجب أن ترحل بعد أن فقدت جزءاً من أراضيك، ولم تفعل شيئاً لسدّ النهضة الأثيوبي وفعلت في البلاد ما لم تقدر إسرائيل على فعله!". هذه الصرخة هي تجسيد لثمرة قلب خانها من أعطيت له، لكنها أيضاً تذكير بأن صاحب الصرخة، وغيره من الناخبين أو المؤيدين آنذاك، يتحملون جزءاً من الوزر. لقد قدموا "ثمرة قلوبهم" لغير أهلها، فكانت النتيجة خيبة على كل المستويات.

ولننظر إلى مثال معاصر خارج دائرة العالم العربي، لكنه يعكس وبال الولاء الخارجي وغياب المحاسبة: الرئيس الأوكراني زيلينسكي ، انتخب وسط موجة شعبية كبيرة بصفته "رجلاً بسيطاً من خارج السياسة"، وأمل الناس أن يُصلح أوضاعهم. لقد راهن على وعود غريبة بدخول حلف الناتو، فوجد نفسه وحيداً في مواجهة آلة حرب ضخمة.

حريق الأقصى.. ذكرى مؤلمة وفرض غائب

المكاني ؛ وكانت من تسمي نفسها "جماعات المعبد " الإسرائيلية المتطرفة ، تنظر إليه باعتباره المرحلة الثانية اللاحقة للتقسيم الزماني ، لكن فشل "الزماني " أدى إلى القفز إليه.

وخلال ولاية الرئيس الأميركي دونالد ترامب ، وبعد إعلانه قرب نشر صفقة القرن حاول الاحتلال في شتاء 2019 وضع اليد مباشرة على مبني باب الرحمة ، في السور الشرقي للمسجد الأقصى ، بعد 16 عاماً على إغلاقه ، فجاءت "هبة باب الرحمة " المقدسية لتستعيد المبني وتكرسه مصلى من مصليات المسجد الأقصى المبارك.

ولا تزال "جماعات المعبد " تسعى لتحويل الساحة الشرقية المجاورة للمصلى إلى حرم دراسي لمدرستها الدينية ، ويعمل أفرادها على نصب الكراسي والخيام لاقتطاع هذا الجزء، فيسعي مستمر -على ما يبدو- لإعادة إغلاق مصلى باب الرحمة.

التأسيس "للمعبد"

وحاليا ، يُعدّ " التأسيس المعنوي للمعبد " بأداء كامل الطقوس اليهودية في الأقصى ثالث المشاريع ضمن مخطط التهويد. فبعد اصطدام التقسيم الزماني ثم المكاني بجدار الإرادة الشعبية الفلسطينية ، ارتبكت "جماعات المعبد " التي اعتقدت أن الظروف الدولية في عهد ترامب والهزلة العربية الرسمية نحو التطبيع والتحالف مع إسرائيل فرصة مواتية لفرض تغيير جذري في المسجد الأقصى ، لكن الرفض الشعبي الفلسطيني والمقدسي خاصة ظل العائق الأساس.

لذلك اخترعت هذه الجماعات أجندة جديدة تتركز على تأسيس المعبد المزعوم مغنويا بأداء كل الصلوات والطقوس التلمودية ، بحيث لا يعود فرض تغيير هوية الأقصى مرتبطاً باقتطاع أوقات أو مساحات ، بل باستعراض الهوية اليهودية فيه وخاصة خلال الأعياد".

وتتواصل العريضة الصهيونية في ظل هذه الأجواء المشجعة لهم (تواطؤ أمريكي غربي غير محدود وتطبيع وخنوع عربي وخيانة رسمية فلسطينية) فلم تعد باحات الأقصى تنتظر المداهمة أيام المناسبات والأعياد فقط بل صارت مفتوحة لكل يهودي شاذ طيلة أيام الأسبوع والأشهر والسنوات ، سواء كان تابعا للجماعات الدينية المتطرفة أو الغير متطرفة أو سياسيا بارزاً، وكل هذا يحصل تحت غطاء أمني مشدد وسط عنف مسلط على المقدسيين في سعي محموم لإلغاء الهوية الإسلامية واستبدالها باليهودية. والواقع اليوم بعد هذه الهجمة الشرسة للكيان على غزة العزة وإذلال أهلها بالقتل والتشريد والتجويع وسط صمت مطبق إن لم نقل وسط الدعم والإسناد الغربي العربي ،هاهو الكيان المسخ يتمادى في غيه وصلفه متجاوزاً كل الخطوط التي ما باتت حمراء بالنسبة له بل خضراء بعد أن ضمن صمت الحكام ودعمهم وخنوع جيوش المسلمين وائتمارهم بهؤلاء النواطير من روبيصات الحكم، فأطلق العنان لآلته التدميرية ليس لحرق المسجد الأقصى فقط بل كل فلسطين مبتدئاً بغزة ومواصلًا في بقية المحافظات ومنتهياً بتحقيق حلمهم في إسرائيل الكبرى ليكون فيها حكام العرب في تلك البلاد لربما ولاة على عواصمهم إن سمحت لهم إسرائيل بذلك وإن أرادت مكافأتهم على خدماتهم الجليلة في حماية الكيان من شعوبهم المسلمة التي تتوق للجهد وكنس يهود.

إن حرق الأقصى وإن كانت ذكرى مرت لكنها تتكرر كل يوم مذكرة أمة الإسلام بالرفض الغائب إنجازه ألا وهو طرد يهود وتحرير الأقصى الأسير وغزة وكل فلسطين من أيدي أحفاد القردة والخنازير واسترجاعها لحضن الدولة الإسلامية الخلافة الراشدة الثانية القائمة قريباً بإذن الله تعالى. الأمة اليوم بعمومها مطالبة بالعمل الجاد دون كلل أو ملل مع المخلصين نحو استنهاض همم أهل القوة والمنعة لإقامة الخلافة التي تحرر الأرض والعرض وتكنس يهود وأعوانهم وتحق الحق وتبطل الباطل ،وهو أمل نراه قريباً لمجرد ارتباطنا بالوحي الذي وعدنا بالنصر والتكمين(ولينصرن الله من ينصره،إن الله لقوي عزيز).أ.علي السعيد

لا يمر يوم 21 أوت مرور الكرام في ذاكرة المقدسيين ممن شهدوا جريمة حرق الأقصى بالتاريخ نفسه عام 1969 ، حين أقدم متطرف من أصل أسترالي يُدعى مايكل دنيس روهان على إشعال النيران بالمصلى القبلي بالمسجد الأقصى.

يومئذ شبّ الحريق بالجناح الشرقي للمصلى الواقع في الجهة الجنوبية للمسجد، والتهم محتوياته كاملة بما فيها منبر صلاح الدين الأيوبي التاريخي، كما هددت قبة المصلى الأثرية.

"أكلت النيران الجهة الشرقية للمصلى ودمرت الفسيفساء والزخارف التاريخية ، وامتدت إلى محراب ومنبر صلاح الدين الأيوبي الذي غطي بحاجز من الطوب حتى عام 1990 حين تم الانتهاء من ترميمه". قالت رئيسة وزراء إسرائيل جولدا مائير بعد حريق المسجد الأقصى عام 1969 إنها لم تنم ليلتها خوفاً من دخول العرب إسرائيل أفواجا ، ولكن عندما جاء الصباح ولم يحدث شيء ، أدركت أنه "بإمكاننا فعل ما نشاء فهذه أمة نائمة".

تصاعد المشاريع التهويدية

ومنذ إحراقه قبل 54 عاماً حتى يومنا هذا ، تتوالى الانتهاكات بحق المسجد الأقصى ، ويتضاعف الخطر عليه ، مع تحول استهدافه وتهويده من أجندة هامشية لجماعات استيطانية متطرفة محدودة العدد والتأثير ، ليصبح هدفاً مركزياً للحكومة الإسرائيلية مع انتقال المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين ونحو الصهيونية الدينية على نحو متزايد ، ومع انتقال تلك الجماعات من الهامش لتسيطر على الحكومة في عهد بنيامين نتنياهو ، ثم مع تولي نفتالي بينيت أحد أقرب السياسيين لتلك الجماعات سدة الحكم في إسرائيل.

وفي ذكرى إحراقه ، تم رصد 3 مشاريع استيطانية تسعى تدريجياً إلى تهويد المسجد الأقصى وتحقيق الإحلال التام فيه للجماعات اليهودية ببناء المعبد المزعوم على أنقاضه وفي مساحته كاملة.

لكن المشاريع الثلاثة تصطدم بجدار الإرادة الشعبية المقدسية التي تقف في وجه تكريسها.

وينفذ التقسيم الزماني الذي قطعت إسرائيل شوطاً في سبيل فرضه باقتحامات المستوطنين التي تنفذ على مدى 5 أيام أسبوعياً بغية تكريسها كأوقات دائمة لصلواتهم في الأقصى ، لكن هذا المشروع اصطدم بالرفض الشعبي المقدسي حين حاول الوصول إلى ذروته.

ففي سبتمبر 2015 حاولت الحكومة الإسرائيلية فرض مبدأ "التقاسم التام " بتخصيص الأقصى لليهود حصراً في الأعياد اليهودية مقابل تخصيصه للمسلمين حصراً في الأعياد الإسلامية ، ونتيجة ذلك اعتصم المرابطون والمرابطات على بوابات الأقصى وفي باحاته ، وقمعهم الاحتلال بقوة ، فانطلقت انتفاضة السكاكين.

واضطر نتنياهو إلى التراجع عن هذه المحاولة ، وقرر حظر اقتحامات أعضاء الكنيست والمسؤولين المسجد الأقصى لتخليص الحكومة من تهمة استهدافه في عين جماهير القدس وفلسطين ، وأمام الشعوب العربية والإسلامية.

وفي جويلية 2017 حاول نتنياهو التقدم بمخطط التقسيم الزماني من جديد ، بفرض رقابة أمنية إسرائيلية على الأقصى بالبوابات والكاميرات ، بما يمنح الاحتلال تحكماً تاماً يسمح بفرض ما يريد ويضرب قدرة المرابطين والجماهير على معارضة مخططاته ، فبأت تلك المحاولة بالإخفاق واضطر إلى تفكيك الكاميرات والبوابات بعد اعتصام آلاف المقدسيين على مداخله ، ورفضهم الدخول عبر البوابات الإلكترونية وفي ظل الكاميرات. أما المشروع الثاني فيسعى إلى "التقسيم

جديد قضية طلبة شعبة التربية والتعليم بجامعة قفصة والظلم المسلط عليهم

بقلم أ.علي السعيد

ومن ذاك الذي يسمعونهم ويلبي مطالبهم؟ نحن نعلم أن مفهوم القضاء هو الإخبار بالحكم على وجه الإلزام أي أن حكم القضاء ملزم وواجب التطبيق والتنفيذ فما بال كلمته هنا بلا قيمة ولا حساب؟ أين أولئك الذين يتشدقون بعلوية القانون وأنه فوق الجميع وأنه لا محسوبية في تونس ولا تدخلات وأن الشفافية وتكافؤ الفرص سيدة الموقف؟ أذهب كل ذلك أدراج الرياح أم أن تلك هي حقيقة الأمر وواقع الحال؟

العاجل على الدولة ودون تأخير البت بسرعة في هذه القضية بإنصاف دون حيف وتمكين الطلبة من حقوقهم المذكورة أعلاه كاملة غير منقوصة حتى يتمكنوا من مباشرة سنتهم الجامعية دون تأخير فهم إلى حد الآن وعلى أبواب سنة دراسية جديدة، لا يعرفون مصيرهم ولا ما يفعلون فأبى متى سينتظرون وما الذي سينتظرونه أصلا وهو مجهول لديهم !!!

إن الحق هنا أبلج ولا يحتاج إلى كثير تفكير أو إنعام نظر فالذي يجب مراعاته ثم حمايته هنا هو الطالب فهو المظلوم وهو صاحب الحق بلا منازع فالقرار الذي يجب اتخاذه اليوم واضح وجلي وهو الإنصاف وإرجاع الحقوق لأصحابها أما غير ذلك فمكر وخداع وظلم. قال صلى الله عليه وسلم: "ما من عبد يسترعيه الله رعية يموت يوم يموت وهو غاش لرعيته، إلا حرم الله عليه الجنة"

أي اسم - عدم معاقبة الطلبة الناجحين بمنعهم من حقهم في التوجيه الجديد أو مطالبهم بالعودة إلى كلياتهم السابقة - تدخل عاجل من وزارة التعليم العالي لتسوية الوضع وإنصاف المتضررين. وإنصافا للحق ووقفا معه تفاعلت النقابات والجهات الرسمية إيجابيا مع هذه القضية حيث رفضت نقابات التربية في قفصة هذا الإجراء، واصفة إياه بالتعسفي واللامدروس، وأعلنت دعمها الكامل للطلبة، كما اعتبرت أن أي تغيير في قوائم المقبولين دون أسباب قانونية واضحة يعد انتهاكا للدستور.

من يرفع الظلم بعد صدور الحكم؟

القضاء هو أساس العدل لأنه يقوم بضمان تطبيق القانون وتحقيق الإنصاف في المجتمع، وحماية حقوق الأفراد والمؤسسات من خلال حل النزاعات وفض الخصومات وإحقاق الحق وإبطال الباطل. وبدونه، لا تستقيم الحياة وتعرض العدالة للضياع.

إنه لأمر عجب أن تتولى المحكمة الإدارية البت في هذه القضية وتحكم بإيقاف تنفيذ قرار سحب النتائج وبالتالي إلغاء النتائج الجديدة وعلى ضوء ذلك أن تباشر الجهات المعنية بتنفيذ القرار حل الإشكال وتمكين الطلبة من حقوقهم كاملة دون نقصان.... لكن شيئا من ذلك لم يحصل ومازال التسويق والإهمال سيد الموقف فرغم توجه الطلبة المتضررين وعائلاتهم لأكثر من جهة لمساعدتهم على إنفاذ الحكم وإرجاع حقوقهم إلا أن لا مجيب وفي حيرة من أمرهم يتساءل الطلبة إلى أين يتوجهون ومع من يتخاطبون

كنا نشرنا حيثيات هذه القضية في العدد 549 من جريدة التحرير والصادرة بتاريخ 2025/07/13 خلفية القضية:

• **مناظرة إعادة التوجيه :** في مناظرة إعادة التوجيه الجامعي لسنة 2025، تم إعلان قائمة نهائية بأسماء 141 طالبا في شعبة التربية والتعليم بجامعة قفصة .

• **تراجع الإدارة :** بعد الإعلان الرسمي ، تراجعت الإدارة عن إلحاق 78 طالبا من هؤلاء، مما دفع بالطلبة وأولياءهم للقيام بتحركات احتجاجية.

• **الخطأ الإداري:** أكد الطلبة وأولياءهم أن الخطأ إداري بحت ويتم تحميل تبعاته للطلبة، وأن سحب القائمة يعتبر خرقا لمبدأ الشرعية الإدارية.

• **التطورات الحالية :** **الاعتصام :** نفذ الطلبة وأولياءهم سلسلة من التحركات والاحتجاجات والإعتصامات أمام الجامعة وأمام مقر ولاية قفصة وأيضا أمام القصر الرئاسي للمطالبة بحقوقهم. **قضية أمام المحكمة الإدارية :** كما تم رفع قضية أمام المحكمة الإدارية، والتي أصدرت قرارا في 31 جويلية بإيقاف تنفيذ قرار سحب النتائج إلى حين البت في القضية الأصلية.

• **مناشدة الجهات المعنية :** وجه المعتصمون نداء إلى وزارة التعليم العالي والجهات المعنية للتدخل العاجل لحماية حقوق الطلبة المتمثلة في المطالبات التالية: تثبيت جميع الأسماء المعلنة في القائمة النهائية وعدم إقصاء

تتمة... كلمة العدد

-ثانيا: بناء نظام البحث والتطوير، للقيام بالبحث والاختراع والتطوير في تكامل بين الجامعات ومراكز البحوث التابعة للدولة، بحيث تكون كلها تحت إدارة الدولة إشرافا وتشجيعا وتمويلا.

-ثالثا: بناء نظام صناعي استراتيجي يدار بشكل مستقل من قبل الدولة، لتطوير القدرات العسكرية بالوسائل الحديثة وتوفير الحاجات الأساسية للأفراد. وتشكيل سلاسل صناعية متكاملة من الصناعات الثقيلة مع إشراف الدولة عليها وتأمين كل الإمدادات اللازمة لهذه الصناعات بما في ذلك المواد الخام، والتكنولوجيا، والخبرة، والهندسة، والتمويل.

أيها الأهل في تونس الخضراء، بلد الزيتونة، أعرق جامعات العالم:

إن نظام الخلافة الذي يتبنى وجهة نظر الإسلام المتميزة عن التعليم قادر اليوم أن يؤسس نظاما تعليميا نموذجيا من الطراز الأول، نظاما يمزج بين طلب العلم والوفاء بالقياسات الحيوية ومصالح الدولة والأمة على حد سواء، ويضمن في الوقت نفسه الاكتفاء الذاتي في كل ما تحتاجه الأمة؛ ما سيضع حدا لهذا الانفصال بين أنظمة التعليم في بلادنا واحتياجات مجتمعاتنا الصناعية والزراعية والتقنية وغيرها وهو الأمر الذي أدى إلى الاعتماد على الدول الأخرى. وهذا، إلى جانب الاستثمار المكثف لدولة الخلافة في مجال التصنيع لاستيفاء احتياجات المجتمع بشكل مستقل ولجعل الخلافة قوة عالمية عظمى، ما يمكن الدولة من الاستفادة من مهارات أبناء الأمة المتميزة وعقولهم لتطوير الدولة، بحيث لا يتم إهدار طاقاتهم الثمينة أو أن تقوم الدول الأجنبية بسرقتها.

فسارعوا أيها المسلمون في تونس إلى وضع هذا النموذج الرائع موضع التطبيق والتنفيذ بالتبلس فورا بما أوجبه الله عليكم من العمل لإقامة دولة الخلافة الراشدة إذ هي العلاج الشرعي الوحيد لكل قضاياكم.

قال الله تعالى: (الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّا لَهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ).

الأفغان بين مطرقة السياسة الباكستانية وسندان الأجندة الإقليمية

حقيقة أن المسلمين أمة واحدة، لا فرق بين أفغاني وباكستاني إلا بالتقوى، كما قال رسول الله ﷺ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ: أَلَا إِنَّ رَبَّكُمْ وَاحِدٌ، وَإِنْ أَبَاكُمْ وَاحِدٌ، أَلَا لَا فَضْلَ لِعَرَبِيٍّ عَلَى أَعْجَمِيٍّ، وَلَا لِعَجَمِيٍّ عَلَى عَرَبِيٍّ، وَلَا لِأَحْمَرَ عَلَى أَسْوَدَ، وَلَا أَسْوَدَ عَلَى أَحْمَرَ، إِلَّا بِالتَّقْوَى» رواه أحمد.

إن النظام القطري الذي فرضه الاستعمار الغربي إنما وُجد لزرع الأزمات الحدودية داخل البلاد الإسلامية، وإهدار الموارد في حراسة الحدود بدلا من توجيهها للجهاد. فعلى سبيل المثال، أنفقت باكستان 500 مليون دولار على بناء سياج حدودي على خط دوران، بدلا من استثمارها في تدريب المقاتلين لتحرير كشمير. كما أن تشديد سياسات الحدود واللاجئين بدأ يزرع شعور الكراهية تجاه باكستان وأهلها في أفغانستان، وأضر بالتجارة بين البلدين ومع آسيا الوسطى. وبذلك، فإن الخلافات التي تولدها عمليات الترحيل القسري تخدم مصالح أعداء الأمة، وفي مقدمتهم أمريكا والهند، وتعيق أي تقارب أو وحدة بين باكستان وأفغانستان.

وأخيرا، يجب التذكير بأنه لا وجود لمفهوم "اللاجئ" في الإسلام؛ فالمسلمون أمة واحدة، والمسلم ينتقل بين أقطار البلاد الإسلامية كما ينتقل المرء بين حجرات منزله الواحد، وإن الأمن والاستقرار لا يتحققان بتقسيم الأمة إلى دويلات تفصلها الحدود السياسية الاستعمارية، بل بالعقيدة الإسلامية والالتزام الشرعي. وغياب الدولة العقائدية السياسية التي توحد الأمة هو السبب الجوهري للفوضى التي تعيشها باكستان وسائر بلاد المسلمين. ومن هنا، فإن العمل لإقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة ضرورة أمنية كما هو واجب شرعي [إن هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونَا]



الأمنية، وجعلت من ملف اللاجئين أداة ضغط على طالبان الأفغانية، لترسيخ الانقسام بين الشعبين.

السياسة الراهنة: بدأت المرحلة الأولى من خطة الترحيل الجديدة في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، مستهدفة نحو 1.3 مليون أفغاني لا يحملون وثائق قانونية. وبحلول شباط/فبراير 2025، كانت باكستان قد رخلت أكثر من 800 ألف منهم قسرا. وفي كانون الثاني/يناير 2025، أجبر الأفغان المقيمون في إسلام آباد وراولپندي على المغادرة قبل 31 آذار/مارس، مع اشتراط الحصول على شهادة عدم ممانعة شبه مستحيلة. وفي آذار/مارس، ألغت وزارة الداخلية بطاقات الإقامة (ACC) وأمرت أصحابها بالمغادرة قبل نهاية الشهر، كما توقفت عن تجديد بطاقات إثبات التسجيل (PoR) بعد 30 حزيران/يونيو، ما يهدد بترحيل 1.6 مليون لاجئ إضافي. ووفقا لمنظمة العفو الدولية، رخلت باكستان قسرا ما لا يقل عن 844,499 أفغاني بين تشرين الثاني/نوفمبر 2023 وشباط/فبراير 2025، ومهدت الموعد النهائي لترحيل الباقيين حتى الأول من أيلول/سبتمبر 2025.

وهكذا، فإن الدولة الباكستانية، التي قامت أصلا على أساس تجميع المسلمين في شبه القارة الهندية ضمن كيان ذي أغلبية مسلمة، تقوم اليوم بترحيل مسلمين فروا من ويلات الحروب التي شنتها الاتحاد السوفيتي ثم الولايات المتحدة على أفغانستان وأهلها، متجاهلة

حتى بعد انسحاب السوفييت عام 1989، مع فرض الحد الأدنى من الضوابط لتجنب أي صدام مع أفغانستان.

المرحلة الثانية: مرحلة ما بعد 11 أيلول/سبتمبر 2001: مع وصول الرئيس برويز مشرف الموالي لأمريكا، تغيرت سياسة باكستان جذريا تجاه الأفغان؛ فالقاتلون الذين كان يُحتفى بهم باتوا يُصنّفون "إرهابيين". وأصبحت باكستان مطالبة بدعم غزو أمريكا لأفغانستان، ومنع القبائل البشتونية من تقديم الدعم لطالبان. أغلقت الحدود جزئيا، وبدأت حملات إعلامية تربط اللاجئين بالجريمة والمخدرات، كما أجريت تعديلات قانونية ألغت الوضع الخاص للمناطق القبلية، وأدمجتها في إقليم خيبر بختونخوا. وكان الهدف مزدوجا: ملاحقة قادة المجاهدين المتخفين بين اللاجئين، وإحداث شرخ دائم بين المسلمين على جانبي الحدود لإحباط أي مشروع وحدة إسلامية، خاصة تحت مظلة الخلافة التي يربح اسمها الغرب وأعوانه.

المرحلة الثالثة: مرحلة ما بعد الانسحاب الأمريكي: أدّى انسحاب أمريكا في آب/أغسطس 2021 إلى تصاعد التوتر بين القبائل البشتونية على جانبي الحدود، التي حفلت باكستان بمسؤولية الدمار الواسع الذي لحق بمناطقها خلال العمليات العسكرية منذ عام 2002. ومع استئناف حركة طالبان باكستان هجماتها ضد الجيش الباكستاني رداً على الملاحقات العسكرية وتهميش مناطقهم، شددت السلطات إجراءاتها

منذ عام 2023، كثفت باكستان عمليات ترحيل اللاجئين الأفغان، في خطوة تهدف إلى ممارسة الضغط على حكومة طالبان، لإخضاعها التام لإرادة أمريكا. وترتبط موجات نزوح الأفغان إلى باكستان بجذور تاريخية تعود إلى حقبة الجهاد ضد الاتحاد السوفيتي في ثمانينات القرن الماضي، والحرب الأهلية التي أعقبتها، ثم احتلال أمريكا لأفغانستان خلال الفترة (2001-2021). وقد شكلت باكستان تاريخيا عمقا استراتيجيا لمسلمي أفغانستان، بفضل الروابط القبلية الوثيقة الممتدة عبر ما يُعرف بـ"خط دوران".

وبحسب إحصاءات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بلغ عدد اللاجئين الأفغان في باكستان ذروته عام 2002 بنحو ثلاثة ملايين شخص، بينهم حوالي 1,35 مليوناً مسجلين رسمياً. وعلى مدى العقدين الماضيين، واصلت باكستان عمليات الترحيل بوتيرة متفاوتة، فيما تشير تقديرات مجموعة الأزمات الدولية إلى أن اللاجئين الأفغان في باكستان ينقسمون إلى ثلاث فئات:

حاملو بطاقات "إثبات التسجيل (PoR)"	الصادرة عن المفوضية
حاملو "بطاقات المواطن الأفغاني" (ACC)	الصادرة عن الحكومة الباكستانية
أعداد كبيرة بلا أي وثائق رسمية	وقد مرّت سياسة باكستان تجاه اللاجئين الأفغان بثلاث مراحل رئيسية:

المرحلة الأولى: مرحلة الجهاد الأفغاني ضد الاتحاد السوفيتي (الثمانينات وما بعدها): خلال الغزو السوفيتي لأفغانستان، فتحت باكستان حدودها أمام اللاجئين الأفغان، انسجاماً مع استراتيجية أمريكا التي سعت لتحويل أفغانستان إلى فيتنام الاتحاد السوفيتي. وقد استخدم هؤلاء اللاجئون لتشكيل وحدات قتالية وتدريبهم فيما عُرف بـ"المجاهدين الأفغان" لتنفيذ عملياتهم ضد القوات السوفيتية. وبقيت الحدود مفتوحة